



مجلة العلوم والبحوث الإسلامية

SUST Journal of Islamic science and Research

Available at: <http://scientific-journal.sustech.edu/>

الاعتراض وأثره في الدراسات النحوية

بابكر النور زين العابدين¹ - أسامة محمد موسى عبدالرزاق² - إقبال سر الختم أحمد عبدالباقي³

المستخلص:

بينت الدراسة أن الاعتراضات النحوية لها أهمية كبيرة في إثراء الدرس النحوي ، وذلك لإيضاح ما هم فيه المتقدمون ومناقشة الآراء النحوية وترجيحها مع الاستدلال العقلي أو النقلي، تعدد الأوجه في بعض المسائل النحوية، وتحليل أحد العناصر التركيبية أمرٌ شائعٌ ومألوفٌ في الدراسات النحوية، لذلك شاع الجواز في تحليلهم وكثير الأخذ والاعتراض بالترجيح والتضعيف والرفض في حوارهم. تعد الدراسة محاولة للتوافق بين الاعتراض وإثراء الدرس النحوي ، تسهم الدراسة في عرض التراث العربي ومصادر النحو ، التعرف على الاعتراض وأهميته ، و على جانب من المناظرات والمجالس ، عرض المسألة الزنبورية وما زانها من حوار . انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. من أهم نتائجها ، أن المعطيات السياقية التي تشكل منها المعنى تعد سبباً للأغراض في التحليل ، السماع مصدر أساسي في إثبات الحجم للأحكام النحوية كذلك المناظرات والمجالس تؤدي الي توسع الدراسات والأبحاث . توصي الورقة بدراسة الخلافات النحوية دراسة موضوعية متأنية . الربط بين مدارس النحو العربي ومدى تأثيرها على بعض .

ABSTRACT

The paper has highlighted that grammatical objections are important for enriching grammatical topics by clarifying the confusion among the ancestors and reviewing the grammatical approaches and discussions to outweigh them from logical reasoning. Different approaches over grammatical issues and analysis of the component are common phenomenon in grammatical studies, so that grammarians have become accustomed to approval or disapproval of each. The study aimed to combine the twp. approaches for compromise to mirror the Arabic heritage and grammatical resources, the importance of objection during debates and discussions. The paper has followed descriptive analytical approach and concluded that given context that determines the meaning is one of factor of the analysis and that the use sense is important for confirming their grammatical arguments. Debates and discussions are also important for that end. The paper recommends investigating the differences and comparing and contrasting between grammar schools to identify how they influenced each other.

الكلمات المفتاحية :

الاعتراض - الترجيح - العناصر التركيبية

- 1- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية اللغات - قسم اللغة العربية - بريد إلكتروني babkernor@gmail.com
- 2- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بريد إلكتروني: owzwnl@gmail.com
- 3- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا- كلية المختبرات الطبية- بريد إلكتروني asgad2008@gmail.com

مقدمة:

مفهوم الاعتراض وأثره في الدراسات النحوية

الاعتراض في اللغة مصدر للفعل الخماسي (اعترض) ورد معناها في المعجم اللغوية بمعان كثيرة أهمها: الحائل، والمنع، والرد. وقال الجوهري (1): "واعترض الشيء صار عارضاً كالخشبة المعترضة في النهر، يقال: اعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه. واعترض الفرس في رسنه لم يستقم لقائده".

وقال ابن فارس في مجمل اللغة (2):

"واعترض فلان عرضي، إذا وقع فيه. وتعرض فلان لي بما أكره وتعرض لمعروفي. وتعرض الشيء إذا فسد وهو قول لبيد:

فَاقْطَعْ لُبَانَةً مِنْ تَعَرَّضٍ وَصَلُهُ
وَلَشْرُ وَاصِلٍ خَلَّةٍ صَرَامُهَا (3)

وقال الفيروزآبادي (4):

"والاعتراض المنع، واعترض الفرس في رسنه: لم يستقم لقائده".

ومن خلال التعريفات السابقة نجد أكثرهم مجمعين على المنع والرد في تعريف الاعتراض لغوياً.

وعلى هذا نستطيع أن نعرفه اصطلاحاً: رد الحكم النحوي لتوضيحه أو تحسينه أو لتوكيد الكلام.

تعريف النحاة: "بأنها التي تعترض بين شيتين متلازمين لتوكيد الكلام أو توضيحه أو تحسينه،

القرآن الكريم معجزة خالدة تكفل الله بحفظه إلى يوم القيامة لذا اهتم المسلمون به حفظاً وتفسيراً وقراءة وعملاً به. وتأويله ومعانيه وغريبه وإعرابه. إن تعدد الأوجه في بعض المسائل النحوية، وتحليل أحد العناصر التركيبية أمرٌ شائعٌ ومألوفٌ في الدراسات النحوية، ومن هنا اعتاد الباحث أو القارئ أساليب الجواز والاعتراض عند النحاة، الاعتراض والتعدد في التحليل النحوي عند كثير من النحاة لأمرين: المعطيات السياقية التي يتشكل منها المعنى، وطبيعة المتلقي من حيث التكوين الفطري والمكتسب، ولهذا كان العلماء الأوائل يعتمدون على السماع كمصدر أساسي، فكان جملهم يأخذ به ويعتمد عليه في إثبات حجته للأحكام النحوية فيختار ما يراه صحيحاً ويعترض على ما لا يرض به، بينت الدراسة ما الاعتراض وما أهميته؟، ما سبب الاعتراض والتعدد في التحليل النحوي؟، ما أهم المسائل التي وقع فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين؟. التعرف على الاعتراض وأهميته، الوقوف على أمثلة الاعتراض النحوي التعرف على جانب من المناظرات والمجالس عرض المسألة الزنبورية وما زامنهما من حوار، وتكمن أهمية الدراسة تعد محاولة للتوافق بين الاعتراض وإثراء الدرس النحوي، تسهم الدراسة في عرض التراث العربي ومصادر النحو، ارتباط الدراسة بأصول النحو وموارده القديمة.

اسئلة الدراسة: ما الاعتراض وما أهميته؟، ما سبب الاعتراض والتعدد في التحليل النحوي؟، ما أهم المسائل التي وقع فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين؟ وقد اعتمدت الدراسة على مصادر قديمة وحديثة لعرض الآراء والاعتراضات.

(1) الجوهري، إسماعيل بن حماد (د.ت) الصحاح: من ض-ي،

ج2، دار الحضارة العربية - بيروت، ص98.

(2) فارس، أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، مجمل اللغة: تج:

زهير سلطان، ط1، ج3، مؤسسة الرسالة، ص659.

(3) البيت من الكامل التام لـ لبيد بن ربيعة. في ديوانه: اعتنى به

وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2004م، ص

109.

(4) الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب

(1398هـ-)، القاموس المحيط، دار الفكر، بيروت، 2/335-

336.

وتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضت بين جزأيه وليست معمولة لشيء منه " (5)

والاعتراض له أثر بالغ وأهمية كبيرة في الدراسات النحوية ليكسبها تصرفاً في القول، ومرونة في الأسلوب وتسهيلاً على الدارسين والباحثين للوصول إلى معرفة نقاط الاختلاف وتدارسها بأسلوب سهل ومبسط، وفي ذلك يقول ابن جني ت 392 هـ : " اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير ، قد جاء في القرآن ، وفصيح الشعر، ومنثور الكلام، وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستكر عندهم، أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل (منه) بغيره إلا شاذاً أو متولاً. (6) ويعد الاعتراض من المصطلحات أو الموضوعات المهمة في الدراسات النحوية المعاصرة لدراسة اعتراضات وآراء العلماء النحويين وأسباب الخلاف فيما بينهم على الدليل النحوي وهو ما يمنع به المعترض استدلال المستدل بدليله .

ومن أغراض الاعتراض في كل ذلك تقوية الكلام أو تحسينه وذلك كالتورية في قوله تعالى :

" ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون " . (7)

والاعتراض كما يكون بالكلمة يكون بالجملة ويكون في المواضع التالية :

(5) ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين (1982م)، الكافية في النحو، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، ص257-258. والسيوطي، أبو الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين (د.ت) مع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في علم العربية، ج10، دار المعرفة ، بيروت، ص247.

(6) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص:تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ج1، دار الكتاب العربي، بيروت، ص335.

(7) سورة النحل، الآية (57).

" بين الفعل ومرفوعه - بين الفعل ومفعوله - بين المبتدأ والخبر - بين ما أصله المبتدأ والخبر - بين الشرط وجوابه - بين الموصوف والصفة - بين الموصول وصلته - بين أجزاء الصلة - بين المتضايقين مثل : (هذا كتاب والله محمد) - بين الجار ومجروره - بين الحرف الناسخ ومدخوله - بين حرف التنفيس الفعل - بين قد والفعل - بين حرف النفي ومنفيه - بين جملتين مستقلتين .والجملة المعترضة في كل مواقعها جملة لا محل لها من الإعراب ، وضابط وجودها صحة سقوطها دون اختلاف في المعنى والتركييب معاً " . (8) ، وهذا يجعلنا نقول: إن الاعتراض وارد على علماء النحو لا ينقص من قيمتهم أو رأيهم أو يبطل حجته أو يخل بفساد معنى الرأي فكل له رأيه وحجته ودليله دون تعسف أو تعصب إلا ما ندر. يبقى مفهوم الاعتراض عند النحويين مستقراً بخلاف ما هو عند البلاغيين فقد كان مضطرباً فعندهم بمسميات مختلفة منها : الالتفاف، والاحتراس، والتتميم، والتكميل، والحشو ...

مظاهر الخلاف والاعتراض

للخلاف والاعتراض مظاهر متعددة أهمها :

1- اعتراض الرضي على سيبويه :

" فلم يثبت بنحو أسود أن الوصفية الأصلية تعتبر بعد زوالها. فلا حجة إذن لسيبويه في منع صرف أحمر المنكر بعد العلمية كما أنه لم يثبت بأربع : أن الوصفية العارضة لا تعتبر " . (9)

فنخلص من هذا أن الاعتراض النحوي ولّد مدارس نحوية ولعل نشأتها عندما كان الخلاف في واضع علم النحو بين نصر بن عاصم وقيل الليثي وقال آخرون:

(8) الدجيني ، فتحي (1408 هـ) الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، ط2، مكتبة الفلاح، الكويت ، ص 106 .

(9) المالكي ، محمد عبدالله (1425هـ) اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ص106.

وقال آخرون: ما استحق التتوين في أصل وضعه،
وقال آخرون: حد الاسم ما سماه بمسماه فأوضحه
وكشف معناه.

وقال آخرون: الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد في
نفسه... الخ.

وهناك خلاف واعتراض بين تلميذ وأستاذه في إطار
منهج المدرسة الواحدة على ما نجد من مخالفة سيبويه
أستاذه الخليل والأخفش للخليل وسيبويه.

2- المناظرات والجالس،

ظهرت مصنفات وكتب تنور حول الخلاف بين
المدرستين وردود واعتراضات وتوضيح الخلافات مما
أدى إلى توسع الدراسات والأبحاث في ذلك ومن تلك
الكتب (12) :

أ - اختلاف النحويين لثعلب (291هـ -)

ب - المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه
البصريون والكوفيون لابن كيسان المتوفى
سنة (320هـ) وقد رد فيه على ثعلب.

ج - الرد على ثعلب في " اختلاف النحويين " لابن
درستويه المتوفى سنة (347هـ).

د. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين
لأبي البقاء العكبري.

ه - الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين
والكوفيين لأبي البركات الأنباري المتوفى (577هـ).

و - الخلاف بين النحويين للرماني المتوفى سنة
(384 هـ).

ز - الخلاف بين سيبويه والمبرد للرماني أيضا.

ح - الإسعاف في مسائل الخلاف لابن إياز المتوفى
سنة (681هـ).

عبدالرحمن بن هرمز وأكثر الناس على أبي الأسود
الدؤلي فذهبوا بين مؤيد ومعارض.

وبعد أن ظهر الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب اكتمل
النحو في تلك المرحلة وسميت " مرحلة النضج" فصار
هذا منهاج النحاة من بعدهم . ونستنتج من هذا أن
النحو نشأ بالبصرة وتكاملت أركانه ثم ظهر نحاة
بالكوفة تتلمذوا على نحاة البصرة وبعدها ظهر خلاف
بين المدرستين البصرة والكوفة وذلك لعوامل عدة :
(أ) عامل الموقع ، فالبصرة قريبة من البادية والكوفة
بعيدة عنها.

ب) منهج المدرستين : فأهل البصرة اعتمدوا
وتمسكوا بالسماع، وتشددوا فيه فلا يقبلون إلا من
عرف بالأصالة والفصاحة. حتى أنهم كانوا يأخذون من
قبائل معينة دون غيرها ممن كان لهم احتكاك بالأمم
الأخرى .

أما الكوفيون فكانوا لا يكتفون بالأخذ من فصحاء
الأعراب بل من سكن من العرب في حواضر
العراق.⁽¹⁰⁾

ولعل مسألة الزنبرورية هي بداية الخلاف الواسع بين
المدرستين والاعتراض الحقيقي لتلك .

وكان لهذا الخلاف أثر كبير في بداية الدراسات
النحوية ، فذهب كل عالم نحوي إلى صورة إعرابية أو
معنى أداة أو مصطلح نحوي لنفسه أو ينحى لمنهج
مدرسته ويتعصب لها ومن أمثلة ذلك ما ذكره أبو
البقاء العكبري في حد الاسم⁽¹¹⁾ حيث يقول:

" اختلفت عبارات النحويين في حد الاسم وسيبويه لم
يصرح له بحد ، فقال بعضهم: الاسم ما استحق
الإعراب في أول وضعه.

(10) ضيف، شوقي، المدارس النحوية: دار المعارف، مصر،
ص160.

(11) العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين (1421
هـ) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : تحقيق :
د. عبدالرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان ، ص 122 .

5 – خبر (ما) الحجازية ينتصب بها عند البصريين ، وقال الكوفيون يحذف حرف الجر. (18)

6 – لا يجوز دخول (لام) التوكيد على خبر (لكن) عند البصريين وقالوا الكوفيون يجوز. (19)

7 – لا تكون (إلا) بمعنى (الواو) عند البصريين وقالوا الكوفيون تكون. (20)

8 – لا يجوز إضافة النيف إلى العشرة عند البصريين، وقالوا الكوفيون يجوز. (21)

9 – الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال عند البصريين ، وقالوا الكوفيون أصل فيهما. (22)

10 – سوى لا تقع إلا ظرفاً عند البصريين ، وقالوا الكوفيون تقع ظرفاً وغير ظرف. (23)

هذه أمثلة من مسائل النحو الاعتراضية ، والتي تبين بوضوح كثرة اعتراضهم والردود إما بالأدلة النقلية أو العقلية في ترجيح آرائهم وذلك حسب المدارس التي ينتمي إليها بعضهم.

مسألة: (البناء أو الإعراب في اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً)

اختلف النحاة في مسألة اسم لا المفرد أمبني أم معرب نحو قوله : " لا رجل في الدار " حيث تم الاختلاف في

حركته : هل هي حركة بناء أم حركة إعراب ؟ ونجده هذا الاختلاف ظاهراً في قول سيبويه حيث أكد

على بناء اسم لا المفرد المنفي في ظاهر قوله : " (لا) تعمل فيما بعدها فتصبه بغير تنوين، ونصبها لما

بعدها كنصب " إن" لما بعدها ، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جعلت وما تعمل فيه بمنزلة اسم واحد

ط – مسائل الخلاف في النحو لابن العرس عبدالمنعم بن محمد الغرناطي المتوفى سنة (597).

وبعدها جاءت مرحلة النضج والكمال والتي كانت تمثلها المدرسة البغدادية بعد منتصف القرن الثالث الهجري بسبب نزوحهم إلى بغداد لينهلوا من علمائها، فدرسوا القواعد واللغة، وفصلوا الصرف عن النحو، واختصروا ما طال، وشرحوا ما أجمل، وأجازوا ما منع ومع ذلك انقسمت المدرسة البغدادية إلى ثلاث طوائف :

1 – طائفة مالت إلى المدرسة الكوفية.

2 – طائفة تشبثت بأراء البصريين.

3 – طائفة تجمع وتعتدل بينهما.

وكان لهذه الطائفة الأخيرة منحنى قوي في تعدد الأوجه المتباينة والآراء النحوية الجديدة، فجمعت التشتت والتفرق، فتوصلت إلى رأي سديد بعيد عن التحيز والتعصب. وكان من أشهرهم شيخنا أبو البقاء العكبري، فهو يعد من المدرسة البغدادية المتأخرة.

وعلى سبيل المثال إليك أهم المسائل التي وقع فيها الخلاف بين البصريين والكوفيين كما وردت في كتاب التبيين للعكبري (13).

1 – الفعل مشتق من المصدر عند البصريين ، وقال الكوفيون المصدر مشتق من الاسم. (14)

2 – فعل الأمر مبني عند البصريين ، ويرى الكوفيون أنه معرب. (15)

3 – نعم وبئس عند البصريين فعلا ماضيان ، وقال الكوفيون اسمان . (16)

4 – لا يبني فعل التعجب من الألوان عند البصريين ، وقال الكوفيون يبني من السواد والبياض فقط. (17)

(13) العكبري ، التبيين (الرأي الأول للبصريين والثاني للكوفيين)

(14) المرجع السابق، ص 143 .

(15) المرجع السابق، ص 176.

(16) المرجع السابق، ص 274 .

(17) المرجع السابق، ص 292.

(18) المرجع السابق، ص 324 .

(19) المرجع السابق، ص 353.

(20) المرجع السابق، ص 403 .

(21) المرجع السابق، ص 432.

(22) المرجع السابق، ص 153 .

(23) المرجع السابق، ص 419 .

قال: **أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هَيْدٍ** (32)

والشاهد في ذلك :

في قوله : " ألا من سبيل " حيث ظهرت " من " بعد " لا " وهذا يدل على أن اسم لا إذا لم تظهر معها من فهو يتضمنها كما جاء في البيت السابق. (33)

ومذهب الكوفيين في اسم لا المفرد النكرة معرب منصوب بها (34) فالحركة عندهم حركة إعراب لا حركة بناء ، وأما التتوين فقد حذف تخفيفاً ؛ وذلك بسبب أنها جعلت مع نا بعدها شيئاً واحداً فطال الاسم، فحذف بحذف التتوين منه. (35)

ومن وافق هذا المذهب أن الاسم الواقع بعد " لا " معرب هو الجرمي (36) وأبو اسحاق الزجاج (37) والسيرافي (38) والرماني (39)

واحتجاج الكوفيين بذلك من عدة أمور :

أولاً : أن " لا " بمعنى " غير " وغير هنا بمعنى " ليس " ألا ترى أنك تقول : " زيدٌ لا عاقلٌ ولا جاهلٌ " أي : غير عاقلٍ ، وتقول : " قام القوم ليس زيداً " وهو في المعنى قام القوم غير زيدٍ ، فلما أشبهت الكلمات الثلاث " لا " و " ليس " و " غير " وكانت " غير " تجرُ ، و " ليس " تنصبُ كان حملها على " ليس " أولى؛ لأنها

نحو : خمسة عشر؛ وذلك لأنه لا يشبه ما ينصب وهو الفعل، ولا ما أجري مجراه؛ لأنها لا تعمل إلا في نكرة، و " لا " وما بعدها في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر ... (24)

ولهذا ذهب معظم البصريين بأن هذه الحركة حركة بناء ومنهم الأخفش (25) والمازني (26) والمبرد (27) وأبو علي الفارسي (28)

وحجتهم في ذلك لبناء الاسم بعد لا بأن (لا) مركبة مع اسمها والتركيب يوجب البناء كخمسة عشر وبيان أنها مركبة مع الاسم أنها إذا فصل بينهما أعرب كقوله تعالى : [لَا فِيهَا غَوْلٌ] (29) وإذا لزم الفتح مع الوصل وزال مع الفصل دل على أنه حادث للتركيب والتركيب يوجب البناء. (30) وأيضاً استدلوا على بنائه لتضمنه معنى " من " الاستغراقية ؛ لأن الأصل في قولك : " لا رجل في الدار " : لا من رجل في الدار ، لأنه جواب من قال : هل من رجل في الدار . (31)

واستدلوا أيضاً بظهورها أي من الاستغراقية في قول الشاعر :

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسِ عَنَّا بِسَيْفِهِ

(32) البيت من الطويل بلا نسبة لقائله في أوضح المسالك 13/2، والجنى الداني، ص 292 .

(33) ابن هشام ، أبو محمد عبدالله جمال الدين الأنصاري (1399هـ)، أوضح المسالك، دار الجليل، ط 5، بيروت، م 13/2 .

(34) الارتشاف 164/2 ، والإنصاف 366/1 .

(35) شرح التسهيل، ج2، ص 58 .

(36) الموصلي، ابن القواس (1405هـ)، شرح ألفية ابن معطي : تح.د.علي موسى الشوملي، ط 1 ، م 2، مكتبة الخريجي، الرياض، ص 938 .

(37) السيرافي، أبي سعيد(د.ت) شرح كتاب سيبويه : تح: د. رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبدالدايم، م 3، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، ص 82 .

(38) المرجع السابق، ج3، ص 83 .

(39) الارتشاف، مرجع سابق، ج2، ص 164 .

(24) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر(1411هـ) الكتاب، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارونت، ط1، ج1، دار الجليل، بيروت، ص 345 .

(25) أبو حيان الأندلسي(1408هـ) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النمس، ط1، ج2، مطبعة المدني، ص 164 .

(26) المرجع السابق، ج2، ص 164 .

(27) المقتضب، مرجع سابق، ج4، ص 358 .

(28) الفارسي، أبو علي، المسائل المنثورة : تح: مصطفى الحري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ص 84 .

(29) سورة الصافات، الآية 47 .

(30) التبيين، مرجع سابق، ص 363 .

(31) الإنصاف، ج1، ص 367 .

غير جارة وهي مثلها في النفي فحُمِلَتْ عليها في
النصب. (40)

ثانيا : قالوا : " لا رجلَ وغلماً عندك " والواو نائية
عن "لا" (41) فلو لم يكن معربا لما صح العطف على
لفظه بالمعرب ولا وصفه والإخبار عنه به، وعملها
فيها واحد. (42)

ثالثاً : إن "لا" محمولة على " إنَّ " من قبل أن كلا
منهما يدخل على المبتدأ والخبر، وأنه لا يعمل ما قبلها
فيما بعدها (43) . كما أن "إنَّ" لتوكيد الإثبات و"لا"
لتوكيد النفي والعرب تحمل الشيء على ضده كما
تحمله على نظيره، فكما أن "إنَّ" تنصب كذلك "لا"
فرعا على "إنَّ" في العمل أسقط معها التتوين لينحط
الفرع عن درجات الأصل (44)

واحتج البصريون على الكوفيين بكونها مبنية لا معربة
من عدة مسالك :

المسلك الأول :

قولهم : إن "لا" قد نصبت لأنها جاءت بمعنى "ليس"
للفرق بينها وبين التي بمعنى " غير "، وهذا مردود
عليهم بأنه لو كان كذلك لرفع بها على القياس ولم
ينصب بها والعرب ترفع بها إذا كانت بمعنى "ليس" (45)
ونستدل على ذلك بقول الشاعر :

مَنْ صَدَّ عَنْ نَيْرَانِهَا فَأَنَا

ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٍ (46)

المسلك الثاني : أما عن قولهم لو لم يكن معربا لما صح
العطف على لفظه بالمعرب ولا وصفه والإخبار عنه

(40) التبيين، مرجع سابق، 365 .

(41) (اللباب، ج1، ص 229 .

(42) شرح ألفية ابن معطي 940/2 .

(43) التبيين: 365 ، 366 .

(44) أسرار العربية: 246، 247 .

(45) الإنصاف 367/1 .

(46) (البيت من مجزوء الكامل لسعد بن ثعلبة في الكتاب 28/1،

والمقتضب 360/4 ، وشرح المفصل 108/1 ،

بالمعرب فَرَدَّ عليهم بأن المعطوف لم يُن ، لانتفاء
سبب البناء عنه ولأنه معارض بعطف المعرب على
المبني كما في النداء نحو: (يازيدُ وعبدالله) . (47)

المسلك الثالث :

وأما عن قولهم يحمل "لا" على " إنَّ " : لو كان الاسم
معربا لتعين بقاء التتوين لا حذفه ؛ لأن التتوين ليس
من عمل " إنَّ " بل هو شيء استحقه الاسم في الأصل،
وإذا فلا داعي لحذفه لينحط الفرع عن درجة الأصل؛
لأن انحطاط الفرع إنما يكون في ما كان من عمل
الأصل، وإذا لم يكن التتوين كذلك وجب أن يكون ثابتا
مع الفرع كما كان ثابتا مع الأصل (48)

و رأى العكبري يوافق مذهب جمهور البصريين ويفسد
من قال : هو معرب أنه لو كان كذلك لنون كما ينون
اسم إن ، فإن قيل: إنما لم ينون ، لأن " لا " ضعفت إذ
كانت فرع فرع فرع ، وذلك إن " كان " فرع في
العمل على الأفعال الحقيقية ، و" أن " فرع على " كان
" و " لا " فرع على " إنَّ " فلما ضعفت خولف باسمها
بقية المعربات (49)

والذي أراه في هذه المسألة أن الاسم المفرد بعد لا
النافية للجنس مبني للتركيب بينهما كتركيب خمسة
عشر ، والتركيب كما نعلم يستوجب البناء .

ولو فصل بينهما لأعرب كما جاء قوله تعالى : ﴿ لَا
فِيهَا عَوَّلٌ ﴾ (50)

وأستدل على أن اسم لا مبني بأنه لو كان معربا لكان
إعرابه بفعل محذوف كما لو قلنا في مثل: " لا طالب
في المدرسة " : لا أحد أو لا أرى ، وهذا التقدير بعيد،
لأنك تقول: " لا إله إلا الله " وليس تقديره : لا أجد وإلا
لكان النفي منسوبا إلى وجدانك. وهذا غير مُراد، بل

(47) شرح ألفية ابن معطي 940/2 .

(48) أسرار العربية 247 .

(49) (اللباب 230/1 .

(50) (الصّافآت:47.

وضَعَّف العكبري (56) رأي الزجاج ؛ لأن الفعل المذكور إذا صح أن يعمل لم يُجْعَل العمل محذوف، وقد صحَّ بما تقدم.

وأما الواو عند العكبري في رأي الزجاج فغير مانعة لوجهين :

أحدهما : أن بها ارتبط الفعل بالاسم فأثر فيه في المعنى فلا يمنع من تأثيره فيه لفظاً .

والثاني : أنها في العطف لا تمنع كقولك : ضربت زيداً وعمراً ، فالنصب لـ (عمرو) الفعل المذكور لا الواو ، ولا فعل محذوف .

ونرى رأياً ثالثاً للأخفش بقوله :

" ينتصب انتصاب الظرف. كما ينتصب " مع " في نحو " جئت معه " لأنه ناب عن (مع) ، كما أن (غيراً) في الاستثناء تعرب إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) (57).

وضَعَّف العكبري رأي الأخفش وذلك بسبب بعد ما بين هذه الأسماء وبين الظروف (58)

فعل العكبري سبب عجز واو المعية عن العمل فقال : " لم يبق في الواو معنى العطف ألا ترى أنك إذا قلت : قم أنت وزيدٌ كان المعنى أنك أمرٌ لهما . وإذا قلت : قم أنت وزيداً . كنت أمراً للمخاطب دون زيد، وإنما أمرته بمتابعة زيد حتى لو لم يقم زيد لم يلزم المخاطب القيام " (59)

وضَعَّف ابن يعيش وابن الأنباري رأي الأخفش فقال ابن يعيش :

" وأما ما ذهب إليه الأخفش فضعيف " (60) ومما قاله ابن الأنباري مضعفا رأي الأخفش بقوله: " وأما ما ذهب إليه الأخفش من أنه ينتصب انتصاب " مع " فضعيف أيضاً ؛ لأن " مع " ظرف ، والمفعول معه في

المعنى أن عدم الآلهة غير الله لمعنى في المنفي نفسه، وهو عدم تصوره ، لا عدم وجدانك . (51)

مسألة (عامل النصب في المفعول معه)

هذه المسألة خلافية بين البصريين أنفسهم كالزجاج والكوفيين من جهة أخرى ، وانشق عنهم الأخفش أيضاً.

فذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو (52) .

فترى أن مذهب سيبويه والمحققين في ناصب المفعول معه أنه الفعل المذكور ، كقولك: (قمت وزيداً) فالنصب (قمت) لأن الاسم منصوب، والنصب عمل، ولا بد للعمل من عامل، و (الواو) غير عاملة للنصب، ولا شيء هناك يصلح للعمل إلا الفعل (53) .

فهذا هو مذهب سيبويه ووافق عليه أكثر البصريين واختاره كثير من المتأخرين .

وحجة البصريين في ذلك قولهم : " إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعدٍ إلا أنه قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه كما عدِّي بالهزمة في نحو " أخرجتُ زيداً " وكما عدِّي بالتضعيف نحو " خرَّجتُ المتاع " وكما عدِّي بحرف الجر نحو " خرَّجتُ به " إلا أن الواو لا تعمل ؛ لأن الواو في الأصل حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل .." (54)

وذهب أبو اسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل في قوله: (واستوى الماء والخشبة) والتقدير: (ولايس الخشبة) وما أشبه ذلك ؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو (55) .

(56) اللباب 1/280 .

(57) التبيين : 379 . والإنصاف 1/248 ، واللباب 1/280 .

(58) اللباب 1/280 .

(59) التبيين : 382 .

(60) شرح المفصل 2/49 .

(51) التبيين : 363 ، 364 . (بتصرف يسير) .

(52) الإنصاف 1/248 .

(53) الكتاب 1/297 .

(54) الإنصاف 1/248 ، 249 .

(55) الإنصاف 1/248 .

وخالفهم ابن يعيش في ذلك معترضاً عليهم بعدم جواز ذلك بقوله : " لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول أيضاً لأنه مخالف للثاني " (67) وهناك مذهب رابع نسب للجرجاني (68) إلى أنها ناصبة للمفعول معه في نحو " استوى الماء والخشبة " وضعفه المرادي ؛ لأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير ، في نحو : " سرتُ وإيَّكَ " .
والصحيح أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو من فعل أو شبهه ، بواسطة الواو (69)
وأفسد المرادي قول الكوفيين بقوله : " وهو فاسد ؛ لأن الخلاف معنى ، والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها " (70)
ونخلص من هذا أن الصواب والأقوى ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين ووافق على رأيهم في ذلك ابن السراج (71) وأبو علي (72) وابن الأنباري (73) والعكبري (74) وابن يعيش (75) والرضي (76) والسيوطي (77) والمرادي (78) .

نحو " استوى الماء والخشبة ، وجاء البردُ والطبالسة " ليس بظرف ولا يجوز أن يجعل منصوبا على الظرف " (61)
وذهب الكوفيون إلى أنه : ينتصب على الخلاف (62) وحجتهم في ذلك :
" لأنه إذا قال " استوى الماء والخشبة " لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في : " جاء زيدٌ وعمرو " فقد خالف الثاني في الأول، فانتصب على الخلاف كما بينا في الظرف نحو : " زيدٌ خلفك " وما أشبه ذلك (63) .

ويستدلون على صحة قولهم أيضا بقولهم : " والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه أن نحو استوى وجاء فعلٌ لازم، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه " (64)
وأبطل ابن الأنباري قول الكوفيين بقوله : " أن العطف يخالف بين المعنيين نحو قولك : " ما قام زيد ولكن عمرو ، وما مررت بزيد لكن بكر، وما بعد لكن يخالف ما قبلها ، وليس بمنصوب ... فلو كان كما زعمتم لوجب ألا يكون ما بعدها إلا منصوبا لمخالفته الأول " (65)

وأفسد العكبري قول الكوفيين بقوله :

" وقد أفسدناه في باب (ما) ومعنى كلامهم أن الاسم الثاني غير مشارك للأول في الفعل المذكور فلم يرفع لذلك، بل نصب كما ينصب المفعول للخلاف (66) .

(61) الإنصاف 1/249 .

(62) التبيين : 379 .

(63) الإنصاف 1/248 .

(64) المصدر السابق 1/248 .

(65) المصدر السابق 1/250 .

(66) اللباب 1/280 .

(67) شرح المفصل 2/49 .

(68) هو عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني، واضع أصول

البلاغة ، ينظر الكتبي، محمد شاکر، فوات الوفيات : تح: د.

إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1/297 .

(69) الجنى الداني : 155 .

(70) المصدر السابق : 155 .

(71) الأصول 1/253 .

(72) الإيضاح : 193 .

(73) الإنصاف 1/248 ، 249 .

(74) التبيين : 379 ، واللباب 1/280 .

(75) شرح المفصل 2/49 .

(76) شرح الكافية 1/195 .

(77) الهمع 1/1219 .

(78) الجنى : 155 .

قال : " هو عماد ، أي وجدته أيّاهاً (83) ونصبت " إذا
" لأنها بمعنى وجدت . (84)

واعترض العكبري على الكوفيين بقولهم عن الحكاية
من وجهين :

أحدهما : أن الذين اجتمعوا بباب يحيى بن خالد من
العرب بذل لهم أصحاب الكسائي والفراء مالا على أن
يقولوا بما يوافق قولهم، ولم يشعر بذلك الكسائي
والفراء .

والثاني: أن ذلك من شذوذ اللغة، كما شذ فتح لام
الجر، والجر بـ (لعل) والجرم بـ (لن) وغير
ذلك. (85)

وشاهد الجر بـ لعل :

فَقُلْتُ ادْعْ أُخْرَى وارْفَعْ الصَّوْتِ دَعْوَةً
لَعَلَّ أَبِي الْمُغَوَّرِ مَعَكَ قَرِيبٌ (86)

ومن العرب من يجزم بـ (لن) تشبيها لها بـ (لم)
لأنها للنفي مثلها ، وأن النون أخت الميم في اللغة قال
الشاعر :

فَلَنْ يَحُلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرٌ (87)

وابن هشام له رأي في ذلك بقوله :

" فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر نحو لزيد
ولعمرو إلا مع المشتقات المباشرة ليا فمفتوحة نحو (يا
الله)..ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على
الفعل، ويُقرأ: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ (88)

ويستطرد العكبري اعتراضه على هذه المسألة بقوله :
" وأما النصب بعد (إذا) فلا يكون إلا على الحال و
(إيّا) لا يكون حالاً ، ولا يصح النصب بـ (يجد)

وامتدح الدكتور مهدي المخزومي الخلف وعد
الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير في النحو (79)

- (المسألة الزنبرية)

في خلال هذه المناظرة اختلف العلماء في مسألة من
المسائل ألا وهي الجملة التالية:

"كنت اظن ان لدغة العقرب اشد من لسعة الزنبور
فاذا هو أو فاذا هي ايها؟"

قال الكسائي في المسألة فاذا (هو ايها)

وقال سيبويه في المسألة فاذا (هي ايها)

ذهب البصريون إلى ذلك وحثهم : إنما قلنا إنه لا
يجوز إلا الرفع؛ لأن (هو) مرفوع بالابتداء ولا بد
للمبتدأ من خبر ، وليس ها هنا ما يصلح أن يكون
خبراً عنه ، إلا ما وقع الخلف منه، فوجب أن يكون
مرفوعاً ولا يجوز أن يكون منصوباً بوجه ما ؛ فوجب
أن يقال " فاذا هو هي " فهو : راجع إلى الزنبور لأنه
مذكر . وهي : راجع إلى العقرب لأنه مؤنث (80)

وحجة الكوفيين من وجهين :

أحدهما : إن جماعة من العرب شهدوا عند يحيى بن
خالد حين اجتمع سيبويه والكسائي وأصحابه بقول
الكوفيين .

والثاني : إن (إذا) التي للمفاجأة يجوز أن يرتفع ما
بعدها بأنه مبتدأ وخبر، وأن ينتصب على إضمار
(أحد) وعلى ذلك جاءت الحكاية . (81)

وهناك رأي ثالث لتغلب : (82)

(79) المخزومي، مهدي، (1406هـ) مدرسة الكوفة ومنهجها في
دراسة اللغة والنحو : ط(3) دار الرائد العربي، بيروت ،ص
297.

(80) الإنصاف 704/2 .

(81) اللباب 498/1 .

(82) تغلب : هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار (ت: 291
هـ) إمام الكوفيين في النحو واللغة . ينظر: الذهبي، سير أعلام
النبلاء : ط(9) مؤسسة الرسالة ، 1413هـ ، م 5/14.

(83) اللباب 498/1 .

(84) الإنصاف 704/2 .

(85) اللباب 498/1 ، 499 .

(86) البيت من الطويل بلا نسبة في رصف المباني : 436 .

(87) البيت من الطويل بلا نسبة في رصف المباني : 357 .

(88) الأنفال: 33.

وأرى ما ذهب إليه سيبويه أنه لا يجوز فيه إلا " فإذا هو هي " لأن (هو) مرفوع بالابتداء فوجب أن يكون مرفوعاً ولا يجوز أن يكون منصوباً فهو راجع إلى الزنبور ؛ لأنه منكر و (هي) راجعا إلى العقرب ؛ لأنها مؤنث .

وما جاء به الكوفيون فمردود عليهم ، فهو من الشاذ الذي يخرج عن القياس ، وما روي عنهم أنهم أعطوا على متابعة الكسائي جُعلاً ، فهذا لا يكون لهم حجة فيه.

الخاتمة :

بحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات وتوفيقه لإتمام الورقة البحثية التي بعنوان : الاعتراض وأثره في الدراسات النحوية وقد خلصت الورقة الي نتائج وتوصيات منها :

1. المعطيات السياقية التي تشكل منها المعنى تعد سبباً للأغراض في التحليل .
2. السماع مصدر أساسي في اثبات الحجة للأحكام النحوية
3. المناظرات والمجالس تؤدي الي توسع الدراسات والأبحاث .

التوصيات :

توصي الورقة بـ :

1. دراسة الخلافات النحوية دراسة موضوعية متأنية .
2. الربط بين مدارس النحو العربي ومدى تأثيرها على بعض .
3. دراسة أسباب الاعتراض ومعرفة الجوانب الثرة فيه
4. القيام بتحليل نصوص المراجع القديمة مثل الكتاب لسيبويه والخصائص لابن جني والمسائل المنثورة لأبي علي الفارسي .

وأخر دعوانا الحمد لله رب العالمين

لأنها تقتدر إلى مفعولين ، وليس في الكلام على تقدير ذلك لا دليل عليه . ولا يصح جعل (هو) فصلاً لأن الفصل يكون بين اسمين ، وليس هنا" (89)

واستند سيبويه في قوله " فإذا هو هي " بأنه هذا هو وجه الكلام مثل :

" فإذا هي بيضاء " و " فإذا هي حية " وأما " فإذا هو إياها " إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بـ " لن " والنصب بـ " لم " والجر بـ " لعل".

وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وإن تكلم بعض العرب به . (90)

ووجه ابن هشام الإعراب في (فإذا هو إياها) خمسة أوجه تلخص في :

أولاً : إذا : ظرف فيه معنى وجدت ورأيت ، فجاز له أن ينصب المفعول .

ثانياً : إياها : ضمير نصب استعير مكان ضمير الرفع.

ثالثاً : إياها : مفعول به ، والتقدير : فإذا هو يساويها.

رابعاً : إياها : مفعول مطلق ، والتقدير : فإذا هو يلسع لسعتها .

خامساً : حال من الضمير في الخبر المحذوف ، فإذا هو ثابت مثلها . (91)

وقد ردّ ابن هشام بعضها وأجاز بعضها .

وأما ما جاء به ثعلب فهو باطل عند الكوفيين والبصريين ؛ لأن العماد عند الكوفيين الذي يسميه البصريون الفصل يجوز حذفه من الكلام ، ولا يخل معنى الكلام بحذفه ولو حذفها هنا من قولهم : " فإذا هو إياها " لاختل معنى الكلام وبطلت فائدته . (92)

(89) الباب 499/1 .

(90) المغني 106/1 .

(91) المصدر السابق 106/1 ، 107 .

(92) الإنصاف 706/2 .

المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم

1. الجوهرى ، إسماعيل بن حماد ، الصحاح : من ض- ي، دار الحضارة العربية - بيروت .
 2. فارس، أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي ، مجمل اللغة : تح: زهير سلطان، ط1 ، مؤسسة الرسالة .
 3. الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (1398 هـ) القاموس المحيط، دار الفكر ، بيروت.
 4. ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن أبي بكر بن يونس (1982 م) الكافية في النحو: دار الكتب العلمية، بيروت.
 5. السيوطي، أبو الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين ، همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في علم العربية: دار المعرفة ، بيروت.
 6. ابن جنبي، أبو الفتح عثمان بن جنبي، الخصائص: تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دار الكتاب العربي، بيروت.
 7. الدجيني ، فتحي (1408 هـ) الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا، ط2، مكتبة الفلاح - الكويت .
 8. ضيف، شوقي، المدارس النحوية: دار المعارف، مصر.
 9. العكبري ، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين
 17. ثعلب : هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار (ت: 291 هـ) إمام الكوفيين في النحو واللغة . ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء : ط(9) مؤسسة الرسالة، 1413هـ.
- والكوفيين : تحقيق : د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان 1421 هـ.
10. سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر (1411هـ) الكتاب : تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون ، (ط1) دار الجيل، بيروت.
 11. أبو حيان، الأندلسي (1408هـ) ارتشاف الضرب من لسان العرب: تحقيق: مصطفى أحمد النماس، ط(1)، مطبعة المدني.
 12. الفارسي، أبو علي، المسائل المنثورة : تح: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
 13. ابن هشام ، أبو محمد عبدالله جمال الدين الأتصاري (1399هـ) أوضح المسالك، ط5، دار الجيل، بيروت.
 14. الموصلي، ابن القواس، شرح ألفية ابن معطي : تح. د. علي موسى الشمولي، ط (1) ، مكتبة الخريجي، الرياض، 1405هـ.
 15. السيرافي، أبي سعيد، شرح كتاب سيبويه : تح: د. رمضان عبد التواب. محمود فهمي حجازي ود. محمد هاشم عبدالدايم. مصر: الهيئة العامة المصرية للكتاب.
 16. المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو : ط(3) دار الرائد العربي، بيروت، 1406هـ.
 18. الذهبي، سير أعلام النبلاء : ط(9) مؤسسة الرسالة، 1413هـ.
 19. الرسائل: البقلاوي، نورة سليمان عبيد، مسائل الخلاف النحوية بين ابن مالك وأبي حيان: رسالة ماجستير، جامعة الإمام. 1411هـ.